التحليل النحوي للقراءات القرآنية في كتاب النكت للمجاشعي

م.د. خالد عبود حمودي

Grammatical analysis of Quranic readings in book of jokes llmgashei

Dr. Khaled Abood Hamodi

The book of jokes like the meanings of the Quran and his expression, and also took care of Koranic readings with commentary, analysis, and guidance, and the likelihood of the Qur'anic Readings and take care also of the reasons come down, which is often one of the keys to Qur'anic text that explains the situation down by the Qur'anic text walmgashei more than female controls and reduced the Hadith evidences.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ (١) قَيِّمٗا لِّيُنذِرَ بَأۡسٗا شَدِيدٗا مِّن لَّدُنۡهُ وَيُبَشِّرَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ أَجۡرًا حَسَنٗا﴾ الكهف ١ –٢ ، والصّلاة والسّلام على سيد الخلق والمرسلين سيدنا محّمد (صلّى الله عليه وسلّم) وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الّدين.

وبعد

أنزل الله تعالى القرآن دستورًا للأمة ومرشدًا لها الطريق القويم، فكان المنبع الصافي للأحكام والدليل الواضح لهدي الأمة الإسلامية. أنار به دربنا لما فيه خير البلاد والعباد، جعله العلماء نصب أعينهم، وشغل عقولهم وأفئدتهم ليلموا ما أراد الله به، منهم أبو الحسن علي بن فضّال المجاشعي المتوفى سنة أربعمئة وتسع وسبعين للهجرة، تأمل القرآن واستخرج منه نكته في كتابه (النكت في القرآن الكريم في معاني القرآن الكريم وإعرابه). ومن الجوانب التي عُني بها القراءات القرآنية عرضًا وتحليلاً وتعليلاً وترجيحًا، فكان نعم من عُني بها.

واقتضى البحث أن يكون في ثلاثة مطالب تسبقها مقدمة وتمهيد وتلحقها خاتمة.

تناولت في التمهيد المجاشعي، حياته، ومكانته العلمية.

وتناولت في المطلب الأول المرفوعات، وفيه بّينت بعض ما تناوله المجاشعي مما قُرِئ بالّرفع من القراءات القرآنية. أّما المطلب الثّاني، فتناولت فيه المنصوبات وبعض القراءات التي قُرئت بالّنصب. وتناولت في المطلب الثالث المجرورات وبعض القراءات التي قُرئت بالجر.

وأوجزت في الخاتمة أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

والله أسألُ أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم ويرزقني به السّداد، إنّه نعم المولى ونعم المجيب.

التمهيد

المجاشعي، حياته، ومكانته العلمية

حياته

نظرًا لوجود تلك الدراسة الوافية في مقدمة تحقيق كتاب (النكت في القرآن الكريم) عن حياة المجاشعي؛ آثرنا الإيجاز فيها(١).

اسمه:

هو أبو الحسن علي بن فضّال بن علي بن غالب بن جابر بن عبد الله بن محمد بن مجاشع(٢).

مولده ووفاته:

لم تحدِّد كتب التراجم سنة ولادة المجاشعي، لكنها متفقة على أنه ولد في القيروان. وتوفي يوم الثلاثاء الثاني والعشرين من شهر ربيع الأول من سنة تسع وسبعين وأربعمئة، ودُفن في بغداد(٣).

مكانته العلمية:

المجاشعي من علماء "اللغة والنحو والأدب والتفسير والحديث والتاريخ، وكان عالًما بأصولها وفروعها... متضلعًا من القراءات بصيرًا بها، وكتابه (النكت في القرآن) شاهد صدق على علو كعبه"(٤). وله من المؤلفات الكثير في شتى العلوم(٥).

وكان -أيضًا- شاعرًا قديرًا حتى سُمِّي بشاعر الحرمين(٦).

---

(١) ينظر النكت ١١-٢٨.

(٢) ينظر تاريخ الإسلام، ٣٢/٢٧٠-٢٧١، وسير أعلام النبلاء ١٨/٥٢٨، وكشف الظنون ٢/١١٧٤، وإيضاح المكنون ١/٨٥، ١٧٨، ٢/١٢٧.

(٣) ينظر المصادر السابقة أنفسها والصفحات أنفسها.

(٤) النكت ٢١.

(٥) ينظر النكت ٢٣-٢٤.

(٦) ينظر النكت ٢٤.

المطلب الأول

المرفوعات

قرأ ابن عامر، ونافع، والكسائي قوله تعالى: ﴿لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ وَٱلۡمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ النساء ٩٥ (غيرَ أولي الضرر) بالنصب، وقرأ الباقون (غيرُ)بالرفع، وقُرئ في غير السبعة (غيرِ) بالجرّ(١).

الرفع على أنه صفة للقاعدين، والمعنى: لا يستوي القاعدون الذين هم غيرُ أولي الضرر، أي لا يستوي الأصحاء والمجاهدون وإن كانوا مؤمنين(٢).

والنصب إما على الحالية، والمعنى: لا يستوي القاعدون في حال صحتهم والمجاهدون، كقولنا: جاءني زيد غيرَ مريض، أي جاءني زيد صحيحًا، وإما على الاستثناء، بمعنى: لا يستوي القاعدون إلا أولي الضرر. يقول ابن خالويه: "وهو الاختيار، لأن ابن (أم) مكتوم (رضي الله عنه) جاء إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) فذكر حاله وضره فأنزل الله تعالى: ﴿غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾"(٣). والنصب اختيار الأخفش، وأبي علي النحوي(٤).

وأجاز ابن أبي مريم النصب على الحال، وضـّعفه على الاستثناء؛ "لأن الاستثناء ينبغي له أن يكون بعد التمام، وليس الكلام عند قوله: ﴿غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ بتامٍّ"(٥).

وأجاز ابن الأنباري النصب على القطع(٦).

---

(١) ينظر البديع ٩٢.

(٢) ينظر مفاتيح الأغاني ١٤٧.

(٣) إعراب القراءات السبع ١/١٣٧.

(٤) ينظر معاني القرآن للأخفش ١/٦٦٥، والحجة للقراء السبعة ٢/٩٢.

(٥) الكتاب الموضح ١/٤٢٥، وينظر ١/٤٢٦.

(٦) ينظر القراءات وعلل النحويين ١/١٥٣.

أما الجر فعلى أنه صفة للمؤمنين، بمعنى: لا يستوي القاعدون من المؤمنين الأصحاء والمجاهدون، يقول الزجاج: "والجر وجهٌ جيّدٌ إلا أنّ أهل الأمصار لم يقرؤوا به وإن كان وجهًا، لأن القراءة سُنّة متبعة"(١).

واختار المجاشعي الرفع، يقول: "وأجود هذه القراءات: الرفع؛ لأن الوصف على (غير) أغلب من الاستثناء"(٢)، وأضاف: وقد زعم بعضهم أن النصب على الاستثناء أجود، لورود الأخبار عن سؤال ابن أم مكتوم (رضي الله عنه) رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن حاله في الجهاد وهو ضرير فنزل: ﴿غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾. قال: "وهذا ليس بشيء؛ لأنها في كلتا الحالتين قد خصّصت القاعدين عن الجهاد بانتقال الضرر"(٣).

وقرأ ابن عامر، وحفص عن عاصم، وحمزة قوله تعالى: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ هود ٧١ (يعقوبَ) بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع(٤).

وفصّل أبو علي النحوي القول في نصب (يعقوبَ) على ثلاثة أوجه:(٥)

١. في موضع جر، والمعنى: فبشرناها بإسحاقَ ويعقوبَ، وهو ما منعه أكثر النحويين، لعدم جواز العطف على عاملين مع تأخره عن حرف العطف، إذ لا يجوز: مررت بزيد في الدار والبيت عمرٍو. و: مررت زيدٍ في الدار وفي البيت عمرٍو، وذلك لأنه أضعف من العامل الذي قام مقامه، وحرف العطف لا يجر ولا ينصب. وهو اختيار أبي الحسن؛ لأنه أقوى في المعنى؛ لأنها قد بُشّرت به. وأنشد:

سألت الفتى المكّيَّ ذا العلم ما الذي يحلُّ من التقبيل في رمضانِ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزّجاج ٢/٧٦.

(٢) النكت ١٩٣.

(٣) النكت ١٩٣.

(٤) ينظر البديع ١٤٢.

(٥) ينظر الحجة للقراء السبعة ٢/٤١٢.

فقال المكيّ أمّا لزوجةٍ   فسبعٌ وأما خُلّة فثمانِ(١)

٢. الحمل على موضع الجار والمجرور، كقراءة من قرأ: (وحورًا عينًا) بعد: ﴿**يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾**﴾ الواقعة١٧-١٨. ومثله:
فلسنا بالجبال ولا الحديدا(٢)

٣. الحمل على فعل مضمر، كأنه قال: فبشرناها بإسحاق ووهبنا له يعقوب، يقول المجاشعي: "وأجاز بعضهم أن يكون معطوفًا على (إسحاق)، كأنه قال: فبشرناها بإسحاق ويعقوب من وراء إسحاق"(٣).

والنصب على إضمار فعل اختيار الزجاج، والنّحاس، وابن خالويه، وأبي عليّ النّحوي، ومكي، والزمخشري، والكرماني، وابن أبي مريم(٤).

أمّا الرفع فعلى وجهين(٥):

١. الابتداء مؤخرًا ومعناه التقديم، والتقدير: ويعقوب محدث لها من وراء إسحاق، وفيه معنى البشارة. وقد يكون في موضع الحال بتقدير: بشرناها بإسحاق مقابلاً له يعقوب.

٢. بالفعل الذي يعمل في (من وراء)، والتقدير: وثبت لها من وراء إسحاق يعقوب، أو: من وراء إسحاق يحدث يعقوب، ولا يكون على هذا داخلاً في البشارة.

وأجاز المجاشعي على قياس سيبويه، وأبي الحسن الأخفش رفع (يعقوب) بالظرف الذي هو (وراء)، ليكون فاعلاً للظرف، كأنّه قال: وحصل له من وراء إسحاق يعقوب(١). وهو ما أجازه أبو علي النّحوي، ومكي، والباقولي، وابن أبي مريم(٢).

---

(١) النكت ٢٥٣، وللتفصيل في ذلك ينظر كشف المشكلات ١/٥٣٣.

(٢) خزانة الأدب ٢/٢٢٨.

(٣) النكت ٥٢٣.

(٤) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٥١، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢٨، وإعراب القراءات السبع ١/٢٨٨، والحجة للقراء السبعة ٢/٤١٣، والكشف ١/٥٣٥، والكشاف ٤٩٠، ومفاتيح الأغاني ٢١٥، والكتاب الموضح ٢/٩٥٥.

(٥) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٥١، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢٨، والنكت ٢٥٣-٢٥٤.

والرفع اختيار مكي "لصحة إعرابه ولأن الأكثر من القراء عليه"(٣).

وقرأ أبو عمرو برواية هارون قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ الإخلاص ١-٢ (أحدُ اللهُ الصمدُ) من دون تنوين، والباقون (أحدٌ اللهُ) بكسر التنوين(٤).

ترك التنوين على أن التنوين والنون الساكنة الخفيفة تضارعان اللام لتقارب مخرجيهما، فينزلان عند اللام الساكنة(٥). يقول الباقولي: "وما روي عن أبي عمرو: (أحدُ الله) بحذف التنوين فلالتقاء الساكنين، كقوله:

عمرُو العلى هشَم الثريد لقومه ورجالُ مكّةُ مسنتون عجافُ(٦)

أي عمرٌو العلى فحذف.

وهذا جهل منهم، لأنه لم يدخل التنوين في أحد لأنه نكرة، بل لأنه اسم متمكن، والتنوين الذي للتنكير تنوين إذ ثبت أوجب التنكير، وإذا حذفت تعّرف الاسم نحو: صَهْ وصَهٍ، ومَهْ ومَهٍ"(٧).

أما قراءة الباقين بالتنوين فالوجه "أنه هو الأصل فيه، لأنه قد اجتمع ساكنان، أحدهما التنوين من (أحدٌ) والثاني اللام الأولى من (الله)، فكُسِرَ التنوين لالتقاء الساكنين"(٨)، كما لا يُحذف الساكن من غير حروف العلة إذ التقى بساكن آخر. يقول

---

(١) ينظر النكت ٢٥٣-٢٥٤.

(٢) ينظر الحجة للقراء السبعة ٤١٢/٢، والكشف ٥٣٤/١، وكشف المشكلات ٥٣٢/١، والكتاب الموضح ٦٥٥/٢.

(٣) الكشف ٥٣٥/١.

(٤) ينظر البديع ٣٠٦.

(٥) ينظر النكت ٥٧٩.

(٦) البيت لبنت هاشم أبي عبد المطلب جد النبي (صلى الله عليه وسلم)، وهو أول من ثرد الثريد وهشمه. وهو في العين ٤٠٥/٣

(٧) كشف المشكلات ٤٣٠/٢-٤٣١.

(٨) الكتاب الموضح ٤١٣/٣.

الأزهري: "ومن نوّن فهو وجه الكلام، وهي القراءة الجيّدة"(١). وهو مذهب النّحاس، والزمخشري. يقول النحاس: "والأجود تحريك التنوين لالتقاء الساكنين، لأنه علامة فحذفه قبيح، وقراءة الجماعة أولى"(٢).

وترك التنوين اختيار المجاشعي، يقول: "والوجه الأول أولى، قال الشاعر:

فألقيته غير مُسْتَعْتِبٍ ولا ذاكرٍ اللهَ إلا قليلاً(٣)"(٤).

المطلب الثاني

المنصوبات

القراءة –لدى المجاشعي– سُنّة متّبعة لا يجوز القراءة بغيرها وذلك عند تحليله قوله تعالى: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ ﴾ يوسف٣، إذ أجمع القرّاء على النّصب في (القرآنَ)؛ لأنه وصف لمعمول (أوحينا) وهو (هذا) أو بدل، أو عطف بيان، ويجوز الجر على البدل من (ما)، ويجوز الرفع على تقدير (هو) كأنه قال: بما أوحينا إليك هذا، قيل: ما هو؟ قال: القرآن: أي هو القرآن. يقول المجاشعي: " ولا يجوز أن يُقرأ بهذين الوجهين، إلا أن يصحّ بهما رواية؛ لأن القراءة سُنّة"(٥)، ويقول الزجاج: " ويجوز الجرّ والرّفع جميعًا، ولا أعلم أحدًا قرأ بهما"(٦).

وقرأ ابن عامر قوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ البقرة١١٧ (فيكونَ) نصبًا، وقرأ الباقون (فيكونُ) رفعًا(٧).

---

(١) القراءات وعلل النحويين ٢/٨٠٧.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١١٣٤، وينظر الكشاف ١٢٢٨.

(٣) البيت لأبي الأسود الدؤلي. وهو في خزانة الأدب ٢٧٩/١.

(٤) النكت ٥٧٩.

(٥) النكت ٢٦٣.

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٧٠-٧١.

(٧) ينظر البديع ٦٠.

النصب على جواب الأمر بالفاء، وضُعِّف؛ لأنه ليس من مواضع الجواب؛ لأن الفاء لا ينصب إلا إذا جاءت بعد المستقبل، ولأن المراد بـ(كن) الخبر وليس الأمر، ولأن الفعلين (كن) و(يكون) مشتركان بالفاعل، ولأن (كن) ليس أمرًا على الحقيقة؛ "لأنه لا يخلو: إما أن يكون خطابًا لموجود والموجود لا يؤمر بـ(كن) وإما لمعدوم، والمعدوم لا يُخاطب... فثبت أن المعنى يكوِّنه فيكون"(١).

ولم يخالف المجاشعي أغلب النحاة في تضعيف النصب؛ إذ إنه لا يجوّز "أن يكون جوابًا لـ(كن)؛ لأنّ حقّ الجواب أن يكون مخالفًا لما هو جواب له: إمّا باختلاف اللفظ، أو باختلاف الفاعل، فاختلاف اللفظ نحو قولك قُم تُكرم، واخرجْ فيُحسن إليك، وإما باختلاف الفاعل فنحو قولك: قُم أقم معك، واخرجْ أخرجْ معك، وقوله ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ قد اتفق فيه الأمران: اتفاق اللفظ واتفاق الفاعل، فصار بمنزلة قولك: قم تقم، وهذا لا فائدة فيه"(٢).

أمّا الرفع "فعلى القطع، كأنه قال: فهو يكون... قال علي بن عيسى: الأمر هاهنا أفخم فجاء للتعظيم والتفخيم، قال: ويجوز أن يكون بمنزلة التسهيل والتهوين، وأنشد:

فقالت له العينان سمعًا وطاعةً   وحدَّرتا كالدّر لمَّا يُثْقَبِ(٣)

والملكوت والملك بمعنى واحد إلا أن الملكوت أكثر مبالغةً"(٤).

والرفع اختيار الأزهري، ومكي، والزمخشري، وكذلك المجاشعي الذي قال: "الرفع أجود من النصب"(٥).

---

(١) كشف المشكلات ١/٢٢٨-٢٢٩، وينظر القراءات وعلل النحويين ١/٦٠-٦١، والحجة في القراءات السبع ٦٥، والحجة للقراء السبعة ١/٣٧٠-٣٧٣، والكشف ١/٢٦١، والكتاب الموضح ١/٢٩٧.

(٢) النكت ٤١٣.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٢/٣٥٦.

(٤) النكت ٤١٣.

(٥) النكت ٤١٣، وينظر القراءات وعلل النحويين ١/٦٠، والكشف ١/٢٦١، والكشاف ٩٣-٩٤.

وقرأ يعقوب برواية، والأعمش برواية، وأجاز الفراء قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضۡلٗاۖ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَۖ﴾ سبأ١٠ (والطيرُ) رفعًا، وقرأ الباقون (والطيرَ) نصبًا⁽¹⁾.

الرفع على وجهين: أحدهما: العطف على لفظ (الجبال) كما نقول: يا زيدُ والضحاكُ. والآخر: أن يكون معطوفًا على المضمر في (أوبي)، يقول المجاشعي: "وحسن العطف على المضمر المرفوع وإن لم يؤكد؛ لأن قوله: ﴿مَعَهُۥ﴾ قام مقام التوكيد"(٢)، كما قال في آية أخرى: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ الأنعام١٤٨، إذ قامت ما مقام التوكيد، وقد جاء العطف من غير توكيد ولا فصل في نحو قول عمر بن أبي ربيعة:

قلتُ: إذ أقبلتْ وزهْرٌ تهادى   كنعاجِ الملا تعسّفن رملا(٣)

وهو قبيح، وكان حقّه أن يقول: هي وزهرٌ(٤).

والنصب على أربعة أوجه: العطف على قوله: ﴿فَضۡلٗاۖ﴾ من قوله: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضۡلٗاۖ﴾، والتقدير: آتينا داود منا فضلاً والطير يا جبال أوبي معه، حكاه الكسائي. وبإضمار فعل، والتقدير: وسخّرنا له الطير. حكاه أبو عبيدة عن أبي عمرو بن العلاء. وعلى النداء، المعنى: يا جبال أوّبي معه والطير، كأنه قال: دعونا الجبال والطير، فالطير معطوف على موضع الجبال. وعلى معنى (مع)، كما تقول: قمتُ وزيدًا، أي: قمت مع زيد، والمعنى: أوّبي معه ومع الطير(٥).

---

(١) ينظر النكت ٤١٣، وكشف المشكلات ٢/٢٣٦.

(٢) النكت ٣٩٧.

(٣) ديوان عمر بن أبي ربيعة ٣٠٥.

(٤) ينظر النكت ٣٩٧.

(٥) ينظر النكت ٣٩٦-٣٩٧.

وقرأ ابن كثير قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرًا﴾ الإنسان٤، وقوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيۡهِم بِـَٔانِيَةٖ مِّن فِضَّةٖ وَأَكۡوَابٖ كَانَتۡ قَوَارِيرَاْ (١٥) قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٖ قَدَّرُوهَا تَقۡدِيرٗا﴾ الإنسان١٥-١٦ (سلاسل) بغير تنوين، ووقف بألف: (كانت قواريرا) منونة، ووقف بغير ألف (قواريرَ من فضة) غير منونة. وقرأ ابن عامر، وأبو عمرو، وحفص عن عاصم (سلاسل) بغير تنوين، ووقفوا بألف (كانت قواريرا)، وقرأ نافع، وأبو بكر عن عاصم، والكسائي (سلاسلاً) و(كانت قواريًرا) و(قواريًرا) منونة ويقفون عليها، وقرأ حمزة، ويعقوب (سلاسلَ) و(قوارير) بغير تنوين وبغير ألف(١).

القراءة بلا تنوين على "الأصل؛ لأنه لا ينصرف"(٢). يقول ابن ابي مريم: "والوجه أن ترك التنوين في (سلاسل) و(قوارير) هو القياس؛ لأن ما كان من هذا المثال أعني ما كان جمعًا ثالثه ألفًا وبعد الألف حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، وهو الجمع الذي لا نظير له في الآحاد نحو مساجد وقناديل، فإنه لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؛ لأن السبب فيه يقوم مقام السببين"(٣). أّما التنوين، فله أوجه:

١. خط المصحف، إذ إنه " وقع في المصحف بألف فتّوهم أّنها ألف تنوين فنّون"(٤).
٢. إّن ذلك "لغة بعض العرب، ذكر الكسائي أنه سمع من العرب من يصرف جميع ما لا ينصرف إلا (أفضل منك)"(٥).
٣. إن هذا الجمع إنما امتنع صرفه وإجراؤه؛ "لأّنه لا نظير له في الآحاد، وأنه غاية الجموع، وأّنه لا يُجمع، ثم إّن العرب قد تجمعه، حكى الأخفش: هّن مواليات فلان،

---

(١) ينظر البديع ٢٩١.

(٢) النكت ٥٣١.

(٣) الكتاب الموضح ١٣٢١/٣.

(٤) النكت ٥٣١، وينظر إعراب القراءات السبع ٤٢٠/٢، والكشف ٢٥٣/٢.

(٥) النكت ٥٣١، وينظر إعراب القرآن للنحاس ١.٣٧، والحجة للقراء السبعة ٨٠/٤، والكشف ٢٥٢/٢.

جمع موالي، وموالي جمع مولاة، وفي الحديث: **((أنتنّ صواحبات يوسف))**(١) جمع صواحب، وصواحب جمع صاحبة، وقال الفرزدق:

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتُهم خَضُعَ الرقاب ونواكسي الأبصار(٢)

يريد: نواكسين، وهو جمع نواكس، ونواكس جمع نواكسين، فلّما جمع هذا الجمع أشبه الواحد فنّون كما ينّون الواحد"(٣).

يقول مكي: "وقوي ذلك لثبات الألف في الخط، ولأنّ الصرف والتنوين هو الأصل في جميع الأسماء، وإنما امتنع منها أشياء من الصرف لعلل دخلت عليها، فمنعتها من الصرف"(٤).

وهنا نجد أنّ الأصل الذي ردّه مكي هو أن أصل الأسماء الصرف، وليس المنع، وهو أصل الوضع، بخلاف المنع الذي هو من "الأصول المستعملة في هذه الجموع المشهورة في الاستعمال"(٥).

يقول الأزهري: كل ما قُرئ فهو جائز حسن فاقرأ كيف شئت"(٦). واختار ابن خالويه قراءة (قواريرًا قوارير) ينّون الأول والثاني بغير ألف؛ لأنّ الأول رأس آية، وليست الثانية كذلك(٧).

أّما قوله: (سلاسلاً) فعلى قوله: (قواريرًا، قواريرًا)(٨).

المطلب الثالث

---

(١) السنن الكبرى ٢/٢٥١.

(٢) ديوان الفرزدق ١/٣٠٤.

(٣) النكت ٥٣١، وينظر الحجة للقراء السبعة ٤/٨١، والكشف ٢/٢٥٢.

(٤) الكشف ٢/٢٥٢-٢٥٣.

(٥) الكشف ٢/٢٥٣.

(٦) القراءات وعلل النحويين ٢/٧٣٣.

(٧) ينظر إعراب القاءات السبع ٢/٤٢١.

(٨) ينظر النكت ٥٣٢.

المجرورات

قرأ عاصم، وحمزة، والكسائي، ويعقوب قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ المائدة٩٥ (فجزاءٌ مثل ما قتل) برفع (جزاء) وتنوينه وترك الإضافة، وقرأ الباقون بالإضافة(١).

التنوين على أّنه لّما كان (مثل) في المعنى صفة لـ(جزاء) ترك إضافة الموصوف إلى صفته وأجراه على بابه، فـ(جزاء) مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف تقديره: فعليه جزاء، و(مثل) صفة لـ(جزاء) بتقدير: فجزاء مماثل للمقتول من الصيد في القيمة أو الخلقة(٢).

يقول المجاشعي: من "قرأ (فجزاء مثل ما قتل) بالرفع، فجزاء: مبتدأ، ومثل ما قتل: الخبر، ويكون المعنى على هذا: أنه يلزمه أشبه الأشياء بالمقتول من النعم؛ من قتل نعامة فعليه بدَنة"(٣).

أّما الإضافة "فإن بعض النحويين أنكر عليه ذلك؛ لأنه من إضافة الشيء إلى نفسه"(٤)، يقول: "وليس كذلك؛ لأن (الجزاء) ها هنا مصدر، وهو غير (المثل) وإنا هو فعل المجازي. و(مثل) ها هنا بمعنى ذات الشيء، كما تقول: مثلك لا يفعل كذا، وأنت تريد: أنت لا تفعل كذا، وكذا (مَثَلُ) نحو قوله تعالى: ﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَـٰتِ﴾ الأنعام١٢٢. إنما يريد كمن هو في الظلمات... والواجب على القاتل على هذه القراءة أن يُقوَّم الصيد بقيمة عادلةٍ ثم يُشترى بثمنه مثلُه من النعم يُهدى إلى الكعبة"(٥).

وهو ما ذهب إليه مكي، يقول: "وبعدت الإضافة في المعنى؛ لأّنه في الحقيقة ليس على قاتل الصيد جزاء مثل ما قتل، إّنما عليه جزاء المقتول بعينه، لا جزاء مثله؛

---

(١) ينظر البديع ٩٧.

(٢) ينظر الكشف ٤١٨/١، والنكت ٢٠٤-٢٠٥.

(٣) النكت ٢٠٤-٢٠٥.

(٤) النكت ٢٠٥.

(٥) النكت ٢٠٥.

لأن مثل المقتول من الصيد لم يقتله، فيصير المعنى على الإضافة: عليه جزاء ما لم يقتل"(١).

أمّا الكرماني فذهب إلى أن "معنى القراءتين سواءٌ"(٢).

وقرأ عيسى بن عمر قوله تعالى: ﴿ وَأَذَٰنٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوۡمَ ٱلۡحَجِّ ٱلۡأَكۡبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥۚ ﴾ التوبة٣ (ورسولَه) نصبًا، وقرأ الباقون (ورسولُه) رفعًا، وقرأ بعض أهل البدو (ورسولِه) جرًا (٣).

النّصب عطفًا على اللفظ على اسم (إنّ)(٤)، كقول الراجز:

إن الربيعَ الجونَ والخريفا   يدا أبي العباس والصّيوفا(٥)

وقد يكون بمعنى (مع)، أي: بريء معه منهم(٦).

والرفع على ثلاثة أوجه: العطف على المضمر في (بريء)، وحسُن ذلك وإن كان غير مؤكد؛ "لأن قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ قام مقام التوكيد"(٧).

أو أن يكون مبتدأ والخبر محذوف تقديره: ورسولُه بريء أيضاً، ثم حُذف الخبر لدلالة خبر (أنّ) عليه(٨).

وضعّف المجاشعي ما ذهب إليه سيبويه من أن الرفع عطفًا على موضع (أن)، يقول: "وهذا وهم منه؛ لأن (أنّ) المفتوحة مع ما بعدها في تأويل المصدر، فقد تغيرت عن حكم المبتدأ وصارت في حكم (ليت) و(لعل) فكأن في إحداثها معنى يفارق

---

(١) الكشف ٤١٨/١، وهو مذهب الباقولي في كشف المشكلات ٤٠١٥/١.

(٢) مفاتيح الأغاني ١٥٥. وينظر تفصيل المسألة في الحجة للقراء السبعة ١٣٣/٢-١٣٥، والتوجيه النحوي للقراءات القرآنية ٥٧٧-٥٨٢.

(٣) ينظر النكت ٢٣٧.

(٤) ينظر النكت ٢٣٨.

(٥) الرجز لرؤبة بن العجاج. وهو في الكتاب ١٤٥/٢.

(٦) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٧١، والكشاف ٤٢٣.

(٧) النكت ٢٣٧.

(٨) ينظر النكت ٢٣٧.

المبتدأ، فكما لا يجوز العطف على مواضعهن فكذلك موضع (أن) لا يجوز العطف عليه"⁽¹⁾، يقول: "وإنّما يجوز العطف على موضع (إنّ) المكسورة"⁽²⁾، واستشهد بقول الشاعر:

فمن يكُ أمسى بالمدينة رحلُه   فإنّي وقيارًا بها لغريبُ⁽³⁾

وأضاف أنّ سيبويه لعلّه "توهم أنها مكسورة فحمل على موضعها"⁽⁴⁾.

وأجاز النّحاس العطف على الموضع والمضمر عليهما، وحسّنهما؛ لأنّه قد طال الكلام⁽⁵⁾.

أمّا الجر فإمّا على القسم، كقوله: لعمرِك، وإمّا على الجوار، من قوله: من المشركين. يقول المجاشعي: "وهي قراءة بعيدة شاذة"⁽⁶⁾.

وقرأ ابن عامر، وابن كثير، وأبو عمرو، ونافع قوله تعالى: ﴿إِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِأَهۡلِهِۦٓ إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ نَارٗا سَـَٔاتِيكُم مِّنۡهَا بِخَبَرٍ أَوۡ ءَاتِيكُم بِشِهَابِۢ قَبَسٖ لَّعَلَّكُمۡ تَصۡطَلُونَ﴾ النمل٧ (بشهابِ قبسٍ) بالإضافة، وقرأ عاصم، وحمزة، والكسائي، ويعقوب (بشهابٍ قبسٍ) بالتنوين من دون إضافة⁽⁷⁾.

الإضافة على أنّه بمنزلة قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ يوسف١٠٩ ممّا يُضاف اللفظ إلى نفسه إذا اختلف لفظاه⁽⁸⁾.

---

(1) النكت ٢٣٧.

(2) النكت ٢٣٧.

(3) البيت لضابئ البرجمي، وهو في الكتاب ٧٥/١.

(4) النكت ٢٣٧.

(5) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٨١.

(6) النكت ٢٣٧، وينظر الكشاف ٤٢٣.

(7) ينظر البديع ٢١٣.

(8) ينظر النكت ٣٧٠.

يقول المجاشعي: " وهذا عند البصريين غلط؛ لأنّ الشيء لا يُضاف إلى نفسه، وإنما يُضاف إلى غيره ليخصّصه أو ليعرّفه، فأما قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ﴾ فتقديره عندهم: ولدار الساعة الآخرة ثم حُذف الموصوف وأُقيمت صفته مقامه، ومثله قوله تعالى: ﴿وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾ ق٩، إنما معناه: حبّ النبت الحصيد، وفي كلام العرب صلاة الأولى ومسجد الجامع. والتقدير فيهما: صلاة الفريضة الأولى، ومسجد اليوم الجامع"(١).

ويرى ابن خالويه أنّ الإضافة على وجهين، أحدهما: أن تكون بمعنى: بشهابٍ من قبس، والآخر: أن تكون الإضافة من إضافة الشيء إلى نفسه(٢).

والتنوين على أنّهم "جعلوا (القبس) صفة لـ(شهاب)، أو بدلاً منه، قال أبو عبيدة: الشّهاب النار، والقبس ما اقتبست منه... فأّما إذا جعلت القبس صفة للشهاب، فهو اسم وضع في موضع مصدر وُصِفَ به؛ لأنّ (القبس) بإسكان الباء هو مصدر و(القَبس) بالفتح اسم المقتبس، فوضِع الاسم في موضع المصدر ووُصِف به"(٣).

والدّليل قوله تعالى: ﴿فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾ الصافات١٠، و(ثاقب) وصف للشهاب، فيكون التقدير: بشهابٍ مقبوسٍ، كما قالوا: درهم ضرب الأمير، أي: مضروبه.(٤)

وذهب المجاشعي إلى أنّ التنوين بمعنى (من)، يقول: "من قرأ (بشهابٍ قبسٍ) إنّما معناه: بشهابِ نارٍ؛ لأنّ الشهاب قد يقع على غير النار، فعار هذا من باب: ثوب خزّ، وخاتم فضة، والمعنى: من خزٍّ، ومن فضةٍ، ومن قبسٍ"(١).

---

(١) النكت ٣٧٠، وينظر إعراب القرآن للنحاس ٦١٨، والقراءات وعلل النحويين ٤٨١/٢، وإعراب القراءات السبع ١٤٣/٢، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٢٢٨-٢٣١، والكشف ١٥٤/٢، والكشاف ٧٧٦، وكشف المشكلات ١٨٦/٢، ومفاتيح الأغاني ٣١٠، والكتاب الموضح ٩٥٠/٢.

(٢) ينظر إعراب القراءات السبع ١٤٣/٢.

(٣) الكشف ١٥٤/٢.

(٤) ينظر الكشف ١٥٤/٢.

وهنا نجده يحمل التنوين على معنى الإضافة في حين أنّا لمحنا من كلامه أنّه يوافق البصريين في منع إضافة اللفظ إلى نفسه.

واختار الأخفش أن يكون التّنوين على البدلية(٢).

واختار أبو علي النحوي الإضافة؛ لأنّها "أكثر وأجوز في القراءة"(٣)، وتبعه مكي؛ "لأن الأكثر عليه"(٤)، في حين استحسن الأخفش الإضافة والتنوين، يقول: "وكلٌّ حسنٌ"(٥).

---

(١) النكت ٤٧٩.

(٢) ينظر معاني القرآن للأخفش ٢/٤٦٤.

(٣) الحجة للقراء السبعة ٣/٢٣١.

(٤) الكشف ٢/١٥٤.

(٥) معاني القرآن للأخفش ٢/٤٦٤.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة الموجزة مع المجاشعي وتحليله النحوي للقراءات القرآنية لا بُدّ من إيجاز أهم النقاط التي توصل إليها البحث، أهمها:

عُني المجاشعي بالقراءات القرآنية تحليلاً، وشرحًا، وتوجيهًا، وترجيحًا، وتضعيفًا، إذ أخذت القراءات القرآنية حيزًا مهمًا في كتاب النكت وأولاها عناية كبيرة.

٢. القراءة –عند المجاشعي كما هي عند سائر العلماء– سُنّة متّبعة، لا يجوز القراءة بغيرها، لكنّه على الرغم من إقراره بأنّها سُنّة متّبعة؛ نجده يضعّف بعض القراءات سيرًا على خطى سائر النّحويين، إذ لم يستطع التخلص من عقدة قدسية القاعدة النحوية لدى النحاة، ومحاولتهم إخضاع النصوص للقاعدة الموضوعة أصلاً على استقراء النصوص العربية الفصيحة، فما خالف قاعدتهم ضعفوه ووصفوه بعدم الصحة والشذوذ، وما وافق قاعدتهم كان وجيهًا فصيحًا لا يخالف سُننهم.

٣. قد يجوّز المجاشعي قراءة معينة استنادًا إلى القاعدة النحوية، ولكنه يستدرك أن تلك القراءة لا يعلم أحدًا قرأ بها. فهو من باب يخضع القراءة للقاعدة النحوية ومن باب يمنع القراءة بها. وذلك هو شأن أغلب النحاة.

٤. يميل المجاشعي إلى المذهب البصري في آرائه وتوجيهاته.

٥. للسياق أثر مهم لدى المجاشعي في التحليل النحوي للقراءات القرآنية، متمثلاً بالسياق اللغوي للآية التي فيها القراءة، والسورة نفسها، بل والقرآن كله، فالقرآن نص متكامل يكمل بعضه بعضًا.

٦. لأسباب النزول أثر في التحليل النحوي للقراءات القرآنية لدى المجاشعي، وهو ما يكمل السياق بمعناه الواسع، فالنص القرآني ليس بمعزل عن ملابساته المحيطة به، وهي الحوادث والظروف والأسباب التي أدت إلى نزوله.

٧. المجاشعي من الذين أولوا اهتمامًا كبيرًا بالشاهد الشعري في التحليل النحوي للقراءات القرآنية، إذ يظهر أنّه يسير على خطى النحاة في الإكثار من الاستشهاد بالشعر والتقليل من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

المصادر

* **القرآن الكريم.**

- إعراب القرآن، النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمّد (٣٣٨هـ)، تحـ: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م.
- إعراب القراءات السّبع وعللها، ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (٣٧٠هـ)، تحـ: د.عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، ط١، ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، البغدادي، إسماعيل باشا بن محمد بن مير سليم (١٣٣٩هـ) عني بتصحيحه: محمد شرف الدين بالتقابا، ورفعت بيلكه الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (ب.ت).
- البديع، ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (٣٧٠هـ)، تحـ: د.جايد زيدان مخلف، مركز البحوث والدّراسات الإسلامية، بغداد– العراق، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.
- تاريخ الإسلام، الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (٧٤٨هـ)، تحـ: د.عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ= ١٩٧٨م.
- التوجيه النحوي للقراءات القرآنية، دراسة في كتب العلل والمعاني والحجج، د. خالد عبود حمودي، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ط١ ١٤٣٢هـ= ٢٠١١م.
- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري (٦٧١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.
- الحُجَّة في القراءات السّبع، المنسوب إلى ابن خالويه (٣٧٠هـ)، تحـ: د.عبد العال سالم مكرم، دار الشّروق، بيروت– لبنان، ١٩٧١م.
- الحُجَّة للقُرَّاء السّبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشّام الّذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، أبو علّي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧هـ)، تحـ:

كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١هـ= ٢٠٠١م.

- خزانة الأدب، البغدادي، عبد القادر بن عمر (١٠٩٣هـ)، تحـ: محمد نبيل طريفي، وإميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، أبو الخطاب عمر بن عبد الله (٩٣هـ)، تقديم د.فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ= ١٩٩٦م.
- ديوان الفرزدق، الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة الدارمي التميمي (١١٠هـ)، شرح عبد الله الصاوي، القاهرة، ١٣٥٤هـ= ١٩٣٦م.
- السُّنن الكبرى، البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (٤٥٨هـ)، دار الفكر، ب.د، ب.ت.
- سير أعلام النبلاء، الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (٧٤٨هـ)، تحـ: شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٩، ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.
- العين، الفراهيدي، الخليل بن أحمد (١٧٠هـ)، تحـ: د.مهدي المخزمي، ود.إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، إيران، ط٢، ١٤٠٩هـ.
- القراءات وعلل النَّحوّيين فيها، الُمسمّى (علل القراءات)، الأزهريّ، أبو منصور محمّد بن أحمد (٣٧٠هـ)، تحـ: نوال بنت إبراهيم الحلوة، الرّياض، ط١، ١٤١٢هـ= ١٩٩١م.
- الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (١٨٠هـ)، تحـ: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م.
- الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها، ابن أبي مريم، نصر بن علّي بن محمّد (بعد٥٦٥هـ)، تحـ: د.عمر حمدان الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدّة، ط١، ١٤١٤هـ= ١٩٩٣م.

- الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، الزّمخشريّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (٥٣٨هـ)، عُني بتصحيحه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٢م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (١٠٦٧هـ)، عني بتصحيحه: محمد شرف الدين بالتقابا، رفعت بيلگه الكليسي، دار الفكر، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢.
- الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، القيسيّ، أبو محمّد مكّي بن أبي طالب (٤٣٧هـ)، تحـ: د.محيي الدّين رمضان، مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، ١٣٩٤هـ= ١٩٧٤م.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، الباقوليّ، أبو الحسن عليّ بن الحسين الملقب بجامع العلوم النَّحويّ (٥٤٣هـ)، تحـ: د.عبد القادر عبد الرّحمن السّعدي، دار عمّار، عَمّان– الأردن، ط١، ١٤٢١هـ= ٢٠٠١م.
- معاني القرآن، الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (٢١٥هـ)، تحـ: د.هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ= ١٩٩٠م.
- معاني القرآن وإعرابه، الزَّجَّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري (٣١١هـ)، تحـ: د.عبد الجليل عبدة شلبي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م.
- مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، الكرماني، محمد بن أبي المحاسن (٥٦٣هـ)، تحـ: د.عبد الكريم مصطفى مدلج، دار ابن حزم، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.
- النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن وإعرابه)، المجاشعي، أبو الحسن علي بن فضّال (٤٧٩هـ)، تحـ: د.عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.